



مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

تعميم وسيط رقم ٤٧٦

للمصارف وللمؤسسات المالية

- نودعكم ريبطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم ١٢٧١٤ تاريخ ٢٠١٧/١١/٧ المتعلق بتعديل:
- القرار الأساسي رقم ٧٤٩٣ تاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٤ (العمليات المالية والنشاطات في الأسواق المالية) المرفق بالتعميم الاساسي رقم ٦٦.
 - القرار الأساسي رقم ٧٧٧٦ تاريخ ٢٠٠١/٢/٢١ (عمليات التسليف والتوظيف والمساهمة والمشاركة) المرفق بالتعميم الاساسي رقم ٨١

بيروت، في ٧ تشرين الثاني ٢٠١٧

حاكم مصرف لبنان

رياض توفيق سلامه



مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

قرار وسيط رقم ١٢٧١٤

تعديل القرار الأساسي رقم ٧٤٩٣ تاريخ ١٢/٢٤/١٩٩٩
والقرار الأساسي رقم ٧٧٧٦ تاريخ ٢١/٢/٢٠٠١

إن حاكم مصرف لبنان،
بناءً على قانون النقد والتسليف، سيما المواد ٧٠ و١٤٦ و١٧٤ و١٨٢ منه،
و بناءً على القرار الأساسي رقم ١٢٧١٣ تاريخ ٧/١١/٢٠١٧ المتعلق بتطبيق المعيار الدولي
للتقارير المالية رقم (٩) (IFRS 9)،
وبناءً على القرار الأساسي رقم ٧٤٩٣ تاريخ ١٢/٢٤/١٩٩٩ وتعديلاته المتعلقة بالعمليات المالية
والنشاطات في الأسواق المالية،
وبناءً على القرار الأساسي رقم ٧٧٧٦ تاريخ ٢١/٢/٢٠٠١ وتعديلاته المتعلقة بعمليات التسليف
والتوظيف والمساهمة والمشاركة،
وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢/١١/٢٠١٧،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: تلغى المادة الثانية مكرر من القرار الأساسي رقم ٧٤٩٣ تاريخ ١٢/٢٤/١٩٩٩.

المادة الثانية: يلغى نص الفقرة (ح) من البند (٣) من المادة الأولى من القرار الأساسي رقم ٧٧٧٦
تاريخ ٢١/٢/٢٠٠١ ويستبدل بالنص التالي:
«ح - السهر على تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والمعايير المحاسبية الدولية،
خاصة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) (IFRS 9) المتعلق بالأدوات
المالية سيما لجهة تصنيفها وإعادة تصنيفها وكيفية تقييمها ومدى انعكاس
ذلك على المصرف لجهة سيولته وربحيته وملاءته وشفافيته وضعيته المالية
وذلك في ضوء نتائج اختبار سيناريوهات الحالات الضاغطة
(Stress Testing Scenarios).»

..../

المادة الثالثة: يلغى كل من البند (٣) من المقطع "أولاً" من المادة الثانية مكرر والبندين (٤) و (٥) من المقطع "ثانياً" من المادة الثالثة مكرر من القرار الأساسي رقم ٧٧٧٦ تاريخ ٢٠٠١/٢/٢١.

المادة الرابعة: يعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الخامسة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في ٧ تشرين الثاني ٢٠١٧

حاكم مصرف لبنان

رياض توفيق سلامه